

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

The impact of food imports on the growth of the food industry sector in
Algeria an econometric study for the period (1990-2020) using the
(FMOLS) method

هبول محمد

HEBBOUL Mohamed

مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبد الحفيظ
بوالصوف بميلة (الجزائر)، m.hebboul@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2025/05/25

تاريخ القبول: 2025/03/14

تاريخ الاستلام: 2025/02/17

ملخص:

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري نظرا للدور الذي يؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذا تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2020 من خلال اجراء دراسة قياسية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) باعتبارها الأنسب في هذه الحالة. خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب للواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الفترة (1990-2020)، كما تبين من خلال الدراسة القياسية وجود تكامل مشترك على المدى البعيد بين الواردات الغذائية ونمو قطاع الصناعات الغذائية وكذا المتغيرات الضابطة المدرجة في النموذج لتحسينه، والمتمثلة في الكتلة النقدية التي أثرت إيجابا عليه، في حين أثر كل من معدل التضخم والانفتاح التجاري سلبا على نمو قطاع الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة. كلمات مفتاحية: الواردات الغذائية، الصناعات الغذائية، طريقة FMOLS، التكامل المشترك. تصنيفات JEL: F19؛ L66؛ C22

المؤلف المرسل: هبول محمد، الإيميل: m.hebboul@centre-univ-mila.dz

Abstract:

The food industry sector is one of the important sectors in the Algerian economy due to its major role in achieving economic development. Therefore, this study aims to measure the impact of food imports on the growth of the food industries sector during the period 1990-2020, econometric study using the (FMOLS) method, as it is the most appropriate in this case.

The study concluded that there is a positive impact of food imports on the growth of the food industries sector in the period (1990-2020); also showed that there is a long-term joint integration between food imports and the growth of the food industries sector, as well as the control variables included in the model to improve it, represented by the money supply, which had a positive impact on it, while the inflation rate and trade openness had a negative impact on the growth of the food industries sector during the study period.

Keywords: Food imports; food industries; FMOLS method; cointegration.

JEL Classification Codes: F19; L66; C22

1. مقدمة:

يعد قطاع الصناعات الغذائية والأنشطة المرتبطة به من أهم القطاعات الديناميكية والحيوية التي تؤدي دورا هاما في اقتصاديات مختلف الدول، عن طريق المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية، تحقيق النمو الاقتصادي، توليد القيمة المضافة، زيادة الإنتاجية، تقليص فاتورة الاستيراد والارتقاء بالقدرات التصديرية، بالإضافة إلى كونه يمثل حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، لذلك يعد النهوض بهذا القطاع وتطويره من الأهداف التي ترمي حكومات الدول إلى بلوغها من خلال توفير بيئة الأعمال المناسبة ودعم المستثمرين في هذا القطاع.

من هذا المنطلق، اهتمت الحكومة الجزائرية بقطاع الصناعات الغذائية في إطار سعيها الرامي إلى تطوير قطاعات إنتاجية بديلة للقطاع النفطي؛ وتفعيل مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، عن طريق تبني سياسة الانفتاح، تحسين بيئة العمل، الحفاظ على استقرار نظامها المالي وغيرها من العوامل، إلا أن الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع تبقى مساهمته محدودة في الاقتصاد الجزائري لوجود عوامل عدة تحول دون ذلك من بينها

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

ارتفاع قيمة الواردات الغذائية التي تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثرها على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر .

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تأثر نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بالواردات الغذائية خلال الفترة (1990-2020)؟

وهذه الاشكالية تندرج تحتها مجموعة من الاسئلة الفرعية كالتالي:

- ما هو واقع قطاع الصناعات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟
- هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الواردات الغذائية ونمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- وجود أثر معنوي سالب للواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.
- تساهم الصناعات الغذائية بشكل ضعيف في الاقتصاد الجزائري، لوجود عدة معوقات حالت دون وصول أدائها إلى المستوى المطلوب على الرغم من الموارد والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، وما تقدمه السلطات من مزايا وحوافز للمستثمرين في هذا القطاع.
- وجود علاقة تكامل مشترك بين الواردات الغذائية ونمو قطاع الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة.

3.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على واقع أهمية كل من الواردات والصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- معرفة أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية، من خلال نتائج النموذج القياسي.

- تبيان اتجاه وطبيعة العلاقة بين نمو قطاع الصناعات الغذائية والواردات الغذائية وبعض المتغيرات الضابطة التي تم إدراجها في النموذج ليعبر عن واقع الاقتصاد الجزائري.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول فكرة حيوية ومسألة حساسة في الاقتصاد الجزائري ذات الصلة بضمان الامدادات الغذائية محليا عبر قطاع الصناعات الغذائية، وهو القطاع الذي يشهد العديد من الدعم والتطوير الحكومي في السنوات الاخيرة قصد النهوض بإنتاجه وتقليل فاتورة الواردات الغذائية والتي ما فتأت تتراجع بسبب تزايد الطلب، وفي نفس الوقت تعد هذه الواردات مدخلا مهما (مواد أولية) في العديد من فروع الصناعة الغذائية، وهو ما يدعونا إلى التفكير في اتجاه العلاقة التي يمكن ان تنشأ بين تطور الواردات الغذائية وقطاع الصناعات الغذائية بالجزائر.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لمعالجة موضوع البحث وبلوغ أهدافه، تم الاعتماد في البداية على المنهجين الوصفي والتحليلي لشرح وتتبع تطورات مختلف متغيرات الدراسة والنتائج المتحصل عليها فيما بعد، ثم المنهج الكمي في الدراسة القياسية والتي اعتمدنا فيها على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) بغرض قياس أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع بعد اجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة، بالتطبيق على برنامج Eviews 12.

6.1 هيكل البحث:

تماشيا والخطوات السابقة، تم تقسيم البحث الى قسمين رئيسيين، جانب نظري تناول تطور الواردات الغذائية الجزائرية واهم محطاتها ثم مساهمة الصناعات الغذائية في اهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر للفترة (1990-2020)، وفي القسم الثاني كان الجانب التطبيقي، من خلال بناء نموذج قياسي احصائي ومحاولة قياس واختبار العلاقة بين مختلف المتغيرات.

7.1 الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات لمحددات نمو قطاع الصناعات الغذائية على المستوى الجزئي والكلي، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

- دراسة Ephraim Ugwu وآخرون (2022)، التي هدفت إلى قياس أثر الواردات الغذائية على إنتاج المنتجات الغذائية في نيجيريا خلال الفترة 1960-2020، حيث تم تقدير نموذج قياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين الانتاج الإجمالي للمنتجات الغذائية كمتغير تابع وسعر الصرف،

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

المعروض النقدي، الانفتاح التجاري ومؤشر أسعار المستهلك كمتغيرات مستقلة، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) تم التوصل إلى وجود أثر سلبي معنوي للواردات الغذائية وسعر الصرف على الانتاج الإجمالي للمنتجات الغذائية، وأثر موجب لكل من المعروض النقدي، الانفتاح التجاري ومؤشر أسعار المستهلك، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات قيد الدراسة وأنه يتم تصحيح الفجوة بين قيم التوازن والقيم الفعلية للمتغير التابع بسرعة تعديل تساوي 40 % سنويا. (Ugwu, Olubunmi , & Christopher , 2022, pp. 303-322)

- دراسة Bandar Fahad Alharbi وآخرون (2020)، التي بحثت في العوامل المؤثرة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال دراسة ميدانية شملت 36 شركة، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المتغيرات المؤثرة على نمو الشركات المكونة للعيينة محل الدراسة تمثلت في العوامل المرتبطة بأبحاث السوق، تطوير المنتج، تقسيم السوق ودراسته، زيادة المبيعات، تحديد الاحتياجات في السوق، انتاج منتجات جديدة القدرة على تخطيط الأعمال وتوافر المنتجات الزراعية بأسعار تنافسية. (Alharbi & Al-Ashaab , 2020, p. 108)

- دراسة zahid bashir وآخرون (2020)، التي هدفت إلى تقدير نموذج قياسي لمعرفة العوامل المؤثرة على نمو قطاع الصناعات الغذائية في باكستان خلال الفترة 2013-2017 باستخدام نموذج الانحدار ذي التأثير الثابت، حيث تم استخدام متغير نمو الأصول كمؤشر لقياس نمو الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، وتوصلت الدراسة من خلال دراسة عينة مكونة من 16 شركة إلى أن الربحية والرافعة المالية لهما أثر معنوي موجب على نمو قطاع الصناعات الغذائية، وعدم تأثر هذا الأخير بالابتكار، السيولة والملاءة المالية. (bashir, muhammad , muhammad , & nusrat , 2020, p. 11)

- دراسة قش فائزة (2019)، التي تطرقت لدراسة توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية على المستوى العالمي من حيث حجمها وأهميتها الاستراتيجية، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على الصناعات الغذائية تمثلت في التطور التكنولوجي، تطور الخدمات

اللوجستية، توفر المواد الزراعية، ونجاعة الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع. (قش، 2019،
صفحة 140)

- دراسة Bousbaa Hana و Necib Rédjem (2015)، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان محددات نمو كبرى الشركات الجزائرية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى أن الربحية التجارية، الربحية الاقتصادية (معدل دوران الأصول الاقتصادية) والقدرة على تغطية الديون المالية تعد أهم العوامل المؤثرة ايجابا على نمو الشركات المكونة للعينة محل الدراسة في حين أثرت التكاليف المالية سلبا عليه. (Nacib و bousbaa، 2015، الصفحات 738-740)

الملاحظ أن مختلف الدراسات السابقة، تناولها متغيرات الدراسة من صناعات غذائية وواردات غذائية، الا انها كانت بشكل منفصل، بينما نحاول في دراستنا الحالية الجمع بينهما ومعرفة أثر متغير الواردات الغذائية على متغير الصناعات الغذائية الى جانب متغيرات ضابطة وبالضبط في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

2. اتجاهات تطور الواردات الغذائية ونمو قطاع الصناعات الغذائية للفترة (1990-2020)

شهد قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة محل الدراسة تطورا متذبذبا يمكن توضيحه بعرض نسب مساهمته في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل التوجهات السياسية والاقتصادية التي تبنتها السلطات العمومية، كما عرفت الواردات الغذائية كذلك تطورا متذبذبا من سنة لأخرى نتيجة عدة عوامل، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الآتي:

1.2 تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

من خلال الجدول رقم (01)، يتضح أن واردات الجزائر من الغذاء عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة الدراسة (1990-2020) باستثناء بعض السنوات التي سجلت فيها انخفاضات طفيفة (1993-2003-2005-2012-2016)، وقد شهدت سنوات بداية التسعينات معدلات نمو كبيرة في واردات الغذاء اين بلغت: 82.5% ، 64.3% ، 96.6% ، 42.2% لسنوات : 1991-1992-1994-1995 على التوالي، وهو الذي يفسر بحدّة الازمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر انا ذاك بسبب تراجع مداخيل النفط، ومن جهة سياسة التقشف التي اتبعت في إطار الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من الخارج، مما نجم عنه تدهور في الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي المحلي والاعتماد كليا على استيراد الغذاء من الخارج.

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

الجدول 1: تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

(مليار دينار جزائري)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الواردات الغذائية	16,90	30,86	50,69	47,55	93,51	132,96	138,92	141,35
معدل النمو	-	82,52	64,27	-6,19	96,64	42,18	4,48	1,74
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الواردات الغذائية	145,41	145,48	167,01	169,99	204,48	203,07	245,32	243,10
معدل النمو	2,86	0,050	14,79	1,78	20,28	-0,68	20,80	-0,90
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات الغذائية	251,31	314,009	464,48	391,28	392,52	709,56	621,05	656,93
معدل النمو	3,37	24,94	47,92	-15,75	0,31	80,76	-12,47	5,77
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الواردات الغذائية	754,18	789,23	779,75	842,13	867,28	825,08	897,91	
معدل النمو	14,80	4,64	-1,20	7,99	2,98	-4,86	8,82	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (1990-2021).

لكن وخلال المنتصف الثاني من التسعينات سجلت معدلات نمو الواردات تراجعاً كبيراً، وذلك إلى حدود 1-2% بسبب بداية التعافي من الأزمة وتحسن المداخيل من جهة، وتحسن في ظروف الإنتاج الزراعي محلياً من جهة أخرى، لتستمر معدلات نمو الواردات الغذائية على هذا النحو إلى غاية سنة 2006 لتشهد ارتفاعاً كبيراً خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي (29.5%-47.9%)، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية كأحد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك ضف إلى ذلك حدوث تراجع كبير في الإنتاج الزراعي المحلي نتيجة أزمة الجفاف التي عرفتها الجزائر، والنتيجة ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء من الخارج، وبالرغم من تراجع نمو الواردات الغذائية في السنوات المقبلة إلا أنها عاودت الارتفاع من جديد سنة 2011 وبنفس الحدة بمعدل نمو قدر بـ

80.8% نتيجة ارتفاع جديد في أسعار الغذاء العالمية ولاسيما المنتجات الأساسية، والتي تمثل محور الواردات الغذائية الجزائرية وفي مقدمتها: الحبوب، الزيت، السكر، الالبان، لتشهد بعد ذلك معدلات النمو و واردات الغذاء تراجعاً تدريجياً ثم نوع من الاستقرار حتى سنة 2020، نتيجة تحسن الإنتاج الزراعي المحلي واستقرار أسعار الغذاء دولياً.

2.2 واقع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

بحسب الجدول رقم 02، فقد شهدت الحصة النسبية للصناعات الغذائية ضمن مجمل القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية تذبذباً بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى طوال الفترة (1990-2000)، ففي بداية الفترة سجل تراجعاً في النمو حتى سنة 1993، لتعرف سنة 1994 نمواً معتبراً بلغ 1027% والتي تفسر باستثمارات القطاع الخاص في هذا المجال بعد السماح له من طرف الحكومة في إطار الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، غير أن هذا النمو لم يدم طويلاً لتشهد هذه الحصة هبوطاً مفاجئاً سنتي 1995 و1996 على التوالي، ثم تعاود الارتفاع من جديد سنتي 1997-1998 ثم الانخفاض من جديد سنتي 1999-2000، والذي يمكن تفسيره في رأينا بتذبذب نتائج هذا القطاع مثله مثل باقي القطاعات الاقتصادية نتيجة تدابير الإصلاحات الاقتصادية المطبقة خلال هذه الفترة ولاسيما عمليات الخصخصة وإعادة التأهيل للقطاع العمومي الإنتاجي مما أثر على أداءه.

أما خلال الفترة 2000-2020 فقد شهدت مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة تحسناً بسبب توجه القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات الغذائية في تراجع استثمارات القطاع العام، وكذلك بعد التسهيلات والتحفيزات الائتمانية والجبائية المقدمة من طرف الدولة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بن جدو، 2023، صفحة 411)، ولكن رغم ذلك تبقى مساهمته ضعيفة نتيجة سيطرة القطاع النفطي، وعدم التمكن من استغلال الامكانيات المتاحة بسبب ضعف عوامل الإنتاج وعدم كفاءة تقنيات التسيير، بالإضافة إلى غياب التكامل والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية مما أثر سلباً على النهوض بهذا القطاع (بوقمقوم و معيزي، 2023، الصفحات 104-115).

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

الجدول 2 : مساهمة الصناعات الغذائية في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر
خلال الفترة (1990-2020)

(نسبة مئوية)

المساهمة في المجملي الإجمالي	المساهمة في صناعات الإنتاج	المساهمة في الواردات	المساهمة في الصناعات	المساهمة في القيمة المضافة	السنوات
8.71	2.58	19.42	0.36	4	1990
7.79	1.91	22.14	0.4	3.6	1991
7.72	1.14	26.88	0.7	3.6	1992
7.89	2.13	23.19	0.94	3.3	1993
8.39	1.9	27.49	0.35	37.2	1994
8.49	2.13	25.90	1.04	28.8	1995
8.65	1.62	27.87	1.2	2.9	1996
8.94	1.54	28.18	0.24	3.1	1997
1.07	2.08	26.32	0.34	3.9	1998
1.08	1.88	23.82	0.24	3.6	1999
8.49	1.41	24.18	0.16	3	2000
8.61	1.38	22.22	0.15	3.1	2001
8.38	1.5	21.36	0.22	3.1	2002
7.2	1.02	19.38	0.18	2.6	2003
6.65	0.95	18.66	2.2	2.4	2004
5.67	0.67	16.27	0.14	2.1	2005
5.15	0.65	16.12	0.15	1.9	2006
5.07	0.65	16.38	0.15	1.9	2007
4.73	0.52	18.05	0.14	1.7	2008
5.70	0.86	13.70	0.25	2.3	2009
5.39	0.75	13.03	0.55	2.2	2010
5.12	0.68	20.61	0.48	2	2011
5.14	0.68	15.89	0.43	2.1	2012
5.34	0.81	15.03	0.61	2.2	2013
5.49	0.88	15.97	0.53	2.4	2014
5.97	1.97	15.19	0.67	2.8	2015
6.17	1.62	15.12	1.1	2.9	2016
6.01	1.48	16.47	0.99	2.8	2017
5.80	1.38	16.05	0.90	2.7	2018
5.97	1.58	16.44	1.1	2.8	2019
6.84	2	20.57	1	3.3	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (1990-2021).

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الصناعات الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت هذه النسبة معدلات نمو سلبية في السنوات الأولى من التسعينات (1991-1992)، ولكن ما لبثت أن

تتحسن وتصبح موجبة ابتداء من سنة 1993 إلى غاية سنة 1997، وهذا ما يفسر بتحسّن أداء هذا القطاع ضمن الاقتصاد الوطني رغم الظروف الصعبة التي مرّ بها هذا الأخير من إصلاحات اقتصادية وسياسات انكماشية، غير أن دخول الخواص في هذا القطاع واستحوادهم على العديد من المركبات الصناعية الغذائية العمومية في إطار الخوصصة ساهم في تحسّن أداء هذا القطاع والرفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتغطية على تراجع أداء القطاع العام المتهاك، كما يمثل ذلك ثمرة الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الحكومة آنذاك لاسيما في النصف الثاني من التسعينات (عبد الرزاق، 2006-2007، الصفحات 191-194).

وخلال الفترة (2000-2008) تراجعت مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الإجمالي من 8.49 % إلى 4.73 %، لتعاود هذه النسبة الارتفاع بعد ذلك إلى غاية سنة 2018 وتراجع بعدها، وهي نسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالأهداف التي تضمنتها مختلف البرامج التنموية التي جرى تنفيذها وكذا الامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في هذا القطاع، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف معدلات الاستثمار في القطاع وارتفاع حجم الواردات الغذائية رغم الاجراءات المتخذة لدعم القطاعين الفلاحي والصناعي في إطار المسعى الرامي إلى تنويع الاقتصاد الجزائري. (حيدوشي، 2022، الصفحات 81-63)

كما يتضح من الجدول السابق أن نسبة الواردات الغذائية إلى اجمالي الواردات قد شهدت خلال الفترة (1990-2000) عدة تقلبات إلا أنها تبقى تحافظ على حصة متوسطة في حدود 25% لذات الفترة، وفي الحقيقة كان ارتفاع او انخفاض فاتورة الغذاء من اجمالي الواردات في هذه الفترة مرتبط مباشرة بعدة عوامل أهمها: الارتفاع والانخفاض في مداخل المحروقات –والتي كانت في الغالب منخفضة-، سياسة التقشف المتبعة من طرف السلطات في اطار الإصلاحات، أداء الجهاز الإنتاجي الوطني لاسيما الزراعي، وعلى سبيل المثال عرفت سنة 1998 انتاجا زراعيا استثنائيا نتيجة الظروف المناخية الحسنة مما ساهم في تقليل الواردات الغذائية سيما الحبوب، أما فيما يخص حصة الصادرات الغذائية إلى اجمالي الصادرات فالمتعارف عليه في الاقتصاد الجزائري أن الصادرات من المحروقات تشكل حصة الأسد من الصادرات الاجمالية بينما تبقى مساهمة الصادرات الأخرى ضعيفة وهامشية (في حدود 3%) ، ومن بين هذه الصادرات نجد الصادرات الغذائية، بالرغم من ذلك عرفت حصتها نموا موجبا خلال فترة الدراسة (1990-2000) باستثناء بعض السنوات التي شهدت تراجعا فيها، والذي يفسر بالتغيرات الهيكلية التي عرفها هذا القطاع وانتقال ملكية جزء

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

منه للقطاع الخاص والإجراءات المرتبطة بذلك، فضلا على أن انتاجه كان يوجه بشكل أساسي لتغطية الطلب المحلي غير الكافي، وبالتالي عدم وجود فائض دائم للتصدير، بالإضافة إلى منافسة باقي القطاعات التي أخذ انتاجها في النمو والتحول به إلى التصدير.

وفيما يتعلق بمساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تمويل الخزينة العمومية فتبقى ضعيفة خلال الفترة المدروسة، وذلك راجع إلى انخفاض متتالي لهذا الفرع خاصة بالنسبة للقطاع العام بسبب تهالك وقدم وسائل الإنتاج، بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص رغم تحسنها في السنوات الأخيرة بعد توجهه إلى الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة. (زرورق، 2022-2023، الصفحات 135-136)

3. النموذج والأدوات المستخدمة

لتقدير معاملات العلاقة بين الواردات الغذائية والقيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية -كمؤشر لقياس نمو هذا الأخير- في المدى الطويل بالجزائر، اعتمدنا على النموذج والأدوات المبينة فيما يلي:

1.3 نموذج الدراسة:

تعتمد دراستنا القياسية على إحدى الطرق الحديثة وهي طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS التي تأخذ مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين بعين الاعتبار، مما يمكن من الوصول إلى تقدير أمثل لمعالم التكامل المشترك.

2.3 متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

- $LnAVF$: لوغاريتم القيمة المضافة للصناعات الغذائية كمؤشر لقياس نمو قطاع الصناعات الغذائية (المتغير التابع).
- $Ln FI$: لوغاريتم الواردات الغذائية (المتغير المستقل).
- كما يتضمن النموذج المتغيرات الضابطة التالية:
- $Ln FE$: لوغاريتم الصادرات الغذائية.
- $LnTO$: لوغاريتم الانفتاح التجاري (يحسب بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد البلد.

- LnM2: لوغاريتم عرض النقود بمفهومها الواسع، ويقيس هذا المتغير المطلوبات السائلة للنظام البنكي، كونه أكثر ارتباطاً بقدرة النظام المالي على توفير خدمة المعاملات من القدرة على توجيه الأموال من المدخرين إلى المقترضين. (السواعي، 2015، صفحة 21)
- LnINF: لوغاريتم التضخم كمؤشر عن السياسة النقدية ويعكس هذا التغير السنوي للنسبة المؤوية في تكلفة الحصول على السلع والخدمات بالنسبة للمستهلك المتوسط. (بيري، 2015-2016، صفحة 305)
- Ln GDPPC: لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (مؤشر للنمو الاقتصادي). ولتقدير النموذج القياسي خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1990-2020) تم الاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات فيما يتعلق بالواردات الغذائية، القيمة المضافة للصناعات الغذائية، الصادرات الغذائية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الواردات والصادرات، وبيانات البنك الدولي فيما يتعلق بالتضخم.

4. تحليل ومناقشة النتائج

1.4 دراسة الاستقرار واختبار التكامل المشترك:

يتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وتم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول 3: نتائج اختبار جذر الوحدة.

اختبار ADF			المتغيرات	
ميسون ثبات وتجاه عام	بوجود ثبات وتجاه عام	بوجود ثابت		
3.06-	2.52-	3.24-	المستوى	LnAVF
2.43-	3.52-	3.25-	الفرق لأول	
2.07	3.49-	2.68-	المستوى	LnFI
3.83-	5.62-	5.08-	الفرق لأول	
0.77	3.17-	6.11-	المستوى	LnFE
5.28-	5.97-	3.24-	الفرق لأول	
0.83-	1.65-	1.99-	المستوى	LnTO
5.50-	5.59-	5.39-	الفرق لأول	
2.58	0.17	2.87-	المستوى	LnM2
2.03-	4.98-	4.05-	الفرق لأول	
1.90	1.83-	1.95-	المستوى	LnGDPPC
4.53-	6.10-	5.60-	الفرق لأول	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

من الجدول رقم (3) يتبين أن متغيرات الدراسة غير ساكنة وتحولت إلى سلاسل ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها، ومنه نستنتج أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى؛ مما يعني إمكانية وجود تكامل مشترك لذلك نجري اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس، ونبدأ بتحديد فترات الإبطاء المثلى.

الجدول 4: تحديد فترات الإبطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-60.82071	NA	2.54e-07	4.677290	5.007327	4.780654
1	113.6125	252.6274*	4.92e-11	-3.973277	-1.332982*	-3.146370
2	182.2448	66.26564	2.49e-11*	-5.327227*	-0.376673	-3.776775*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

يبين الجدول رقم (4) أن درجة الإبطاء المثلى الموافقة لأصغر قيمة للمعايير هي 02 حسب معايير AIC، HQ، FPE ويتم الاعتماد على هذه الدرجة عند تقدير النموذج، بينما أعطى اختبار التكامل المشترك النتائج الآتية:

الجدول 5: اختبار جوهانسن-جيسليس للتكامل المشترك

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.861000	206.4988	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.834548	149.2737	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.655151	97.10060	69.81889	0.0001
At most 3 *	0.595775	66.22575	47.85613	0.0004
At most 4 *	0.561142	39.95802	29.79707	0.0024
At most 5 *	0.419038	16.07421	15.49471	0.0409
At most 6	0.011150	0.325168	3.841466	0.5685

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

تظهر نتائج الجدول رقم (05) وجود 6 علاقات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لأن القيمة المحسوبة Trace Statistic أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

2.4 تقدير معاملات النموذج باستعمال طريقة (FMOLS) :

بعد التأكد من وجود علاقات تكامل مشترك طويلة المدى نقوم بتقدير النموذج وفق طريقة

المربعات الصغرى المعدلة كلياً، كما يوضحه الجدول:

الجدول 6: تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS)

Dépendent variable: LAVF				
Method: Fully modified least squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnFI	0.363409	0.092406	3.932755	0.0007
LnFE	0.078386	0.043261	1.811914	0.0831
LnTO	-0.267919	0.085818	-3.121932	0.0048
LnM2	0.404600	0.084072	4.812534	0.0001
LnINF	-0.112535	0.024845	-4.529463	0.0002
LnGDPPC	-0.127751	0.090394	-1.413281	0.1710
C	0.128067	0.338804	0.377998	0.7089
R-squared	0.986410	Mean dependent var		4.931638
Adjusted R-squared	0.982865	S.D. dependent var		0.856096
S.E. of regression	0.112063	Sum squared resid		0.288838
Long-run variance	0.010127			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من الجدول (6) يتضح أن $R^2 = 0.9864$ مما يعني أن المتغيرات المفسرة تفسر نسبة 98.64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع في المدى الطويل، كما يتبين من خلال النتائج التي تضمنها هذا الجدول أن $\bar{R}^2 = 0.9828$ وهو ما يدل على أن 98.28% من التغيرات في نمو قطاع الصناعات الغذائية يرجع إلى المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج المقترح، كما تم التوصل من خلال نموذج تصحيح الخطأ إلى النتائج الآتية:

- توجد علاقة تكامل مشترك في المدى البعيد بين متغير نمو قطاع الصناعات الغذائية ومحدداته.

- يوجد أثر معنوي موجب للواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الأجل الطويل، فعند تغير الواردات الغذائية بـ 1% يتغير نمو قطاع الصناعات الغذائية في نفس الاتجاه بـ 36.34%، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن الواردات الغذائية تزود الصناعات الغذائية

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

المحلية بالمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع الغذائي بشكل أساسي، ذلك أن نسبة كبيرة من مؤسسات التصنيع الغذائي بالجزائر تعتمد على استيراد المادة الأولية في العملية الانتاجية. وجود أثر موجب غير معنوي للصادرات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الأجل الطويل، فعند تغير الصادرات الغذائية بـ 1% يتغير نمو قطاع الصناعات الغذائية في الاتجاه المعاكس بـ 7.8%، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة صادرات الغذاء المصنع محليا تؤدي إلى زيادة مداخيل المؤسسات المصدرة مما يحفزها على زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق النمو داخليا.

وجود أثر سالب معنوي للانفتاح التجاري على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الأجل الطويل، فعند تغير الانفتاح التجاري بـ 1% يتغير نمو قطاع الصناعات الغذائية في الاتجاه المعاكس بـ 26.8%، ويمكن تفسير ذلك بأن الانفتاح يعني تخفيض وإلغاء القيود الجمركية على تدفق الواردات الغذائية الأجنبية ولا سيما تامة الصنع أي النهائية، والتي سوف تعمل منافسة سعرية مع نفس المنتجات المصنعة محليا، ونظرا لوجودها سوف تغلب على المنتج المحلي الذي تتراجع مبيعاته وبالتالي نموه.

وجود أثر معنوي موجب لعرض النقود (الكتلة النقدية) على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الأجل الطويل، فعند تغير عرض النقود بـ 1% يتغير نمو قطاع الصناعات الغذائية في نفس الاتجاه بـ 40.5%، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن الوفرة المالية ومقدرة النظام المالي والمصرفي بالخصوص في حالة الجزائر تساهم إيجابا في نمو قطاع الصناعات الغذائية من خلال تزويد المستثمرين بالقروض اللازمة سواء لدورة الاستغلال او الاستثمار.

وجود أثر سالب معنوي لمعدل التضخم على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الأجل الطويل، فعند تغير التضخم بـ 1% يتغير نمو قطاع الصناعات الغذائية في الاتجاه المعاكس بـ 11%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن تدهور القدرة الشرائية من شأنه خفض الطلب على منتجات الصناعة الغذائية التي تتصف بضعف مرونتها.

وجود أثر سالب غير معنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الأجل الطويل، فعند تغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يتغير نمو قطاع الصناعات الغذائية في الاتجاه المعاكس بـ 12.8%، ويمكن تفسير ذلك بأن حصول نمو اقتصادي في البلد لا يساهم في نمو قطاع

الصناعات الغذائية بسبب نقص جاذبيته للمستثمرين بالخصوص المحليين بل بالعكس قد يدفع بمستثمريه للاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى.

3.4 تقييم النموذج:

لتقييم النموذج المقدر نعلم على الاختبارات التشخيصية الآتية:

1.3.4 اختبار ثبات معاملات علاقة التكامل المشترك: وذلك بالاعتماد على اختبار Hansen الذي

يعتمد على بواقي النموذج المقدر، والموضحة في الجدول رقم (7):

الجدول 7: اختبار Hansen

	Stochastic	Deterministic	Excluded	
Lc statistic	Trends (m)	Trends (k)	Trends (p2)	Prob.*
0.811476	6	0	0	0.0873

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

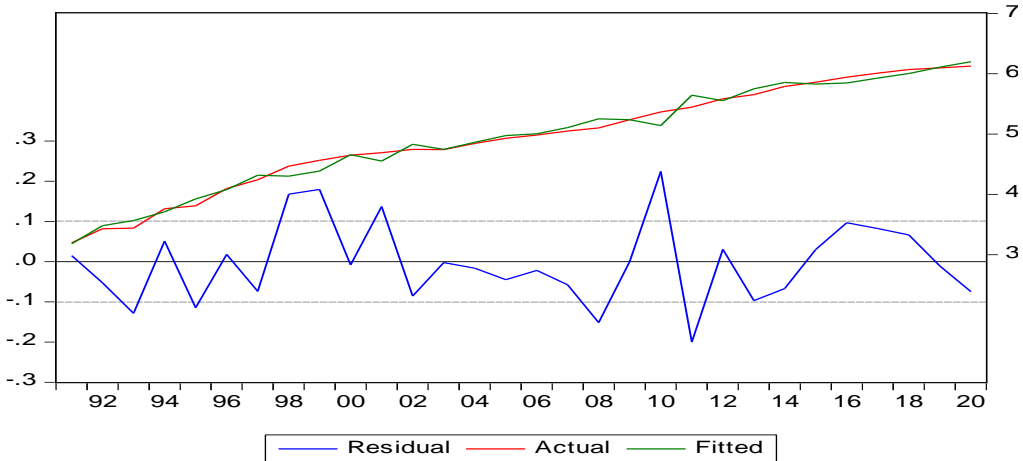
من خلال نتائج الجدول (7) يتبين أن معاملات الأمد البعيد مستقرة لأن القيمة الاحتمالية

أكبر من 5% (قبول الفرضية الصفرية).

2.3.4 تقييم جودة النتائج: وذلك من خلال مقارنة كل من القيم الحقيقية والمقدرة للبواقي كما في

الشكل التالي:

الشكل 1: القيم الحقيقية والقيم المقدرة للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

من خلال الشكل السابق تتضح جليا جودة توفيق النموذج كون المنحنى البياني للقيم المقدره للبواقي قريب جدا من المنحنى البياني للقيم الحقيقية للبواقي.

3.3.4 اختبار استقرارية البواقي: وذلك بالاعتماد على دالة الارتباط الذاتي للبواقي ومربع البواقي وكذا دالة الارتباط الذاتي الجزئية لبواقي التقدير ومربعها.

الشكل 2: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية لسلسلة البواقي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.096	-0.096	0.3068	0.580
		2	0.085	0.076	0.5522	0.759
		3	-0.026	-0.011	0.5753	0.902
		4	-0.237	-0.250	2.6413	0.620
		5	-0.035	-0.082	2.6897	0.748
		6	-0.078	-0.052	2.9352	0.817
		7	-0.017	-0.036	2.9465	0.890
		8	-0.150	-0.228	3.9281	0.864
		9	0.050	-0.026	4.0443	0.908
		10	-0.264	-0.314	7.4000	0.687
		11	0.192	0.097	9.2714	0.597
		12	0.025	-0.038	9.3055	0.677
		13	-0.128	-0.244	10.229	0.675
		14	0.013	-0.271	10.238	0.745
		15	-0.099	-0.151	10.865	0.762
		16	0.171	0.067	12.865	0.683

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الشكل 3: التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي الكلية والجزئية لسلسلة مربع البواقي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.163	0.163	0.8765	0.349
		2	-0.013	-0.041	0.8826	0.643
		3	0.080	0.092	1.1127	0.774
		4	-0.254	-0.294	3.4882	0.480
		5	-0.242	-0.154	5.7373	0.333
		6	-0.117	-0.094	6.2802	0.393
		7	-0.277	-0.244	9.4869	0.220
		8	-0.235	-0.254	11.892	0.156
		9	0.090	0.017	12.262	0.199
		10	-0.010	-0.147	12.266	0.268
		11	0.106	-0.023	12.832	0.304
		12	0.357	0.133	19.648	0.074
		13	0.125	-0.007	20.532	0.083
		14	-0.113	-0.266	21.295	0.094
		15	0.066	-0.024	21.571	0.120
		16	-0.075	-0.035	21.961	0.144

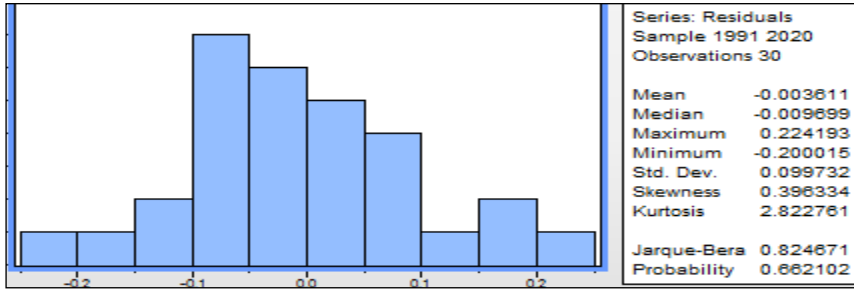
*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

يتبين من الشكلين السابقين أن قيم دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لكل من البواقي ومربع البواقي تقع داخل مجال الثقة، وعليه نستنتج أن البواقي مستقرة.

4.3.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: وذلك باستعمال اختبار Jaque - Bera الذي نوضح نتائجه من خلال الجدول الآتي:

الشكل 4: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الشكل السابق يتضح أن احتمال Jaque - Bera يساوي 0.66 ويفوق مستوى المعنوية 5 %، ومنه بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

5. خاتمة

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الهامة التي من شأنها المساهمة في تنوع الاقتصاد الجزائري، ولكن ذلك يتطلب توفر جهاز انتاجي متنوع وظروف اقتصادية ملائمة، لذلك سعت هذه الدراسة إلى تقدير نموذج قياسي لقياس أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لعدم وجود دراسة سابقة لهذا الموضوع في الجزائر على حد اطلاقنا، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- وجود علاقة تكامل مشترك بين نمو قطاع الصناعات الغذائية والمتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الدراسة.
- تعد الواردات الغذائية من العوامل الرئيسية المساهمة في نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن الواردات الغذائية تزود الصناعات الغذائية المحلية بالمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع الغذائي بشكل أساسي ضف إلى ذلك منتجات غذائية تساهم بطريقة غير مباشرة في إنتاج الغذاء.

أثر الواردات الغذائية على نمو قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر
دراسة قياسية للفترة (1990-2020) باستخدام طريقة (FMOLS)

- تتمثل العوامل المؤثرة على نمو قطاع الصناعات الغذائية حسب النموذج المقترح في: الواردات الغذائية والكتلة النقدية، واللذان أثرنا إيجاباً عليه، في حين أثر معدل التضخم والانفتاح التجاري سلباً على نمو قطاع الصناعات الغذائية خلال فترة الدراسة (1990-2020). وبناءً على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم المقترحات الآتية:
- العمل على التحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم، والقضاء على الأسباب الأخرى التي تهدد الاستقرار النقدي، لتحقيق استقرار دائم في الأسعار.
- إحداث إصلاحات مؤسسية حقيقية للقضاء على الاحتكارات وإعادة تنظيم أسواق بعض السلع، والشروع في إصلاحات هيكلية على مستوى الجهاز الإنتاجي تساهم في الرفع من مستوى العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي المتزايد.
- الرقابة على الواردات الغذائية، سيما على المواد المصنعة محلياً والناشئة، بغرض حمايتها من المنافسة الأجنبية والسماح لها بالنمو والتطور تدريجياً.
- تعزيز التشابك القطاعي بين الزراعة والصناعة التحويلية الغذائية، ما من شأنه تحقيق نمو قطاعي شامل في الاقتصاد.
- تفعيل دور السوق المالي كسبيل لجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة التي تعتبر من أهم تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، وممولاً هاماً للنشاط الحقيقي في الاقتصاد الوطني.

6. قائمة المراجع :

1.6 المراجع باللغة العربية:

- إبتسام زروق. (2022-2023). تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح -ورقلة.
- خالد محمد السواعي. (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية 2(1)، 21.
- زوهير بن جدو. (2023). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في دعم الاقتصاد الجزائري. مجلة دراسات اقتصادية، 23(01)، 411.

- عاشور حيدوشي. (2022). أداء فرع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري واستراتيجية تطويره. *الاقتصاد الصناعي*، 12 (1)، 63-81.
- فائزة قش. (2019). توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية. *دراسات اقتصادية*، 6 (1)، 140.
- فوزي عبد الرزاق. (2006-2007). الأهمية الاقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي-دراسة حالة الجزائر-. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 191-194. الجزائر: جامعة الجزائر.
- محمد بوقمقوم، و جزيرة معيزي. (2023). الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية خيار استراتيجي لتعزيز النمو والأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2005-2016). *مجلة التواصل*، 26 (5)، 104-115.
- نورة بيري. (2015-2016). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014. 305.
- يعقوبن صليحة. (2020). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني. *مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 02 (01)، 117.

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Alharbi, B. F., & Al-Ashaab, A. (2020). The influential factors of business development among SMEs in the Food Industry of the GCC Region. *Journal of Business and Retail Management Research*, 14(2), 108.
- bashir, z., muhammad, u., muhammad, a., & nusrat, k. (2020). Driving factors of growth evidence in the food and textile sectors of pakistan. *Financial Internet Quarterly*, 16(1), 11.
- Ephraim Ugwu, Efunfade Olubunmi, و Ehinomen Christopher. (2022). Analyzing the effects of food imports on food production and balance of payments in Nigeria. *Folia Oeconomica Stetinensia*, 22(1)322-303 .
- Hana bousbaa, و rédjem Nacib. (2015). Analyse Des Déterminants De La Performance Des Entreprises Algériennes : étude Empirique Sur Un échantillon De 100 Entreprises. *Revue ElWahat pour les Recherches et les Etude*. 8(1)740-738 .